المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو
منشور رقم : **10**

الرباط في : 12 رجب 1413
موافق : 6 يناير 1993

من وزير العدل

إلى السادة:

– الرؤساء الأولين بمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها

– رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

الموضوع: عقد جلسات عمل محلية، لرصد، وتحليل وبحث ظاهرة تصاعد نسبة المعتقلين الاحتياطيين، والسجناء.

تكشف الإحصائيات من جديد، عن تصاعد مثير في عدد المعتقلين الاحتياطيين، حيث وصل في ظرف ثمانية أشهر إلى ما يقارب الضعف، وهو تصاعد أدى بصورة مباشرة إلى خلق حالة اكتظاظ في السجون متسمة بالكثافة والحدة، ونجمت عنها وضعية سلبية مؤسفة، ماسة بظروف السجناء وشروط إيوائهم، فضلا عن إثقال كاهل المؤسسات السجنية بأعباء إضافية غير متوقعة، مع العلم بأن هذا التصاعد لا يستند على مبرر مقبول، إذ يرجع أساسا –من خلال استقصاء أسبابه– إلى بقاء قضايا المعتقلين آمادا طويلة رهن المحاكمة، تتأخر عبر الجلسات، وتتراكم عبر الشهور، فلا تجد طريقها إلى الحكم إلا بنسب ضئيلة، ويظل بعض المعتقلين يعانون من الانتظار لفترات تتجاوز الحد المسموح به قانونا، أو لفترات لا تنسجم مع اعتبارات حسن سير العدالة، وضرورات الزجر.

والملاحظ أن ارتفاع عدد المعتقلين، يعرف على صعيد بعض المحاكم تطورا عشوائيا، يصعب معه ضبط مساره، والتعرف على أسبابه، هل هو راجع إلى إفراط في الاعتقال، أو تقصير في البث في القضايا، أو هو نتيجة ارتفاع في ظاهرة الإجرام، أو أن ذلك راجع إلى تضافر كل هذه الأسباب مجتمعة، مما يعطي صورة على وجود قصور على المستوى المحلي في التحكم في زمام الوضعية، بسبب عدم توجيه الاهتمام الدؤوب للكشف عن مواطن الداء، تمهيدا لاقتراح بدائل العلاج، وبسبب اكتفاء بعض المكلفين بقضايا المعتقلين، على التعامل بصورة روتينية، وحيادية، مع الارتفاع الذي يطرأ في أعداد المعتقلين، وفي اكتظاظ السجون، وكأن مهمتهم تنتهي بمجرد إصدار قرارات الاعتقال.

وغني عن التذكير، بأنه لم تمض إلا بضعة أشهر على تزويدكم بتوجيهات عملية حول ترشيد أساليب الاعتقال وتلافي ممارساته العشوائية ثم حول الإسراع بالبث في قضايا المعتقلين وتفادي ظاهرة التأخيرات، وكذا حول إضفاء الفعالية على الزيارات الدورية للسجون، وهي توجيهات كانت موضوع مناشير وقع تبليغها إليكم في عين المكان، في نطاق جلسات عمل، عقدت خصيصا لهذا الغرض، رغبة في تعميق الحوار، وفي إعطاء هذه التوجيهات فعالية، ورسوخا، في التطبيق.

ورغم هذه التعليمات المتوالية، فإن الممارسة على صعيد بعض المحاكم، كشفت على أن شؤون المعتقلين بصفة خاصة، وشؤون السجناء بصفة عامة، لا يتم طرحها ومعالجتها وفق تحليل موضوعي، وتقييم شمولي، ينطلق من دراسة معمقة للمعطيات، وينتهي إلى تكوين رؤيا واضحة كفيلة بوضع اليد على المعوقات الحقيقية، وتنير السبيل نحو الحلول الممكنة، علما بأن مثل هذا العمل الاستقصائي في مجال المعتقلين، لا يمكن النظر إليه بوصفه مجهودا هامشيا لا طائل وراءه، إذ من البديهي أن ميدان المعتقلين يتميز بكونه البؤرة المركزية التي تتلاقى فيه كافة روافد الأنشطة الزجرية، بجميع ملابساتها، وتعقيداتها، ويمكن من خلال الإحاطة بها، تكوين صورة شاملة عن حقيقة التوجهات المتبعة في سياسة تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، والوقوف على نتائجها الإيجابية أو السلبية.

وإدراكا لأهمية هذا العمل الإيجابي الهادف، وسعيا إلى ترشيد أساليب مراقبة ظاهرة تصاعد المعتقلين الاحتياطيين والسجناء، ورصد مؤشراتها، وتقييم نتائجها، وتمكينا للقائمين على تصريف شؤون المعتقلين، من عقد اجتماعات محلية بصورة منتظمة لدراسة وتحليل تطورات هذه الظاهرة، فإني أطلب منكم الشروع من الآن فصاعدا، في القيام بالتدابير الآتية:

1- القيام بدائرة نفوذ كل محكمة استئناف، فور انتهاء كل شهر، وبصورة منتظمة، بعقد جلسة عمل تكون مخصصة للحوار، والتنسيق، والتأمل، حول شؤون المعتقلين الاحتياطيين، والسجناء، تحت إشراف السيدين الرئيس الأول والوكيل العام للملك، وبمشاركة السادة وكلاء الملك وقضاة التحقيق، ومديرو المؤسسات السجنية.

2- تنظيم مناقشات الجلسة المذكورة، بناء على ورقة العمل المصحوبة بهذا المنشور والتي وقع إعدادها كنموذج للاقتداء به، وتشتمل هذه الورقة على محاور متعددة، واستفسارات واستنتاجات، تهم كل العوامل المؤثرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة على وضعية المعتقلين الاحتياطيين، وتسعى إلى استجماع كافة العناصر الكفيلة بتكوين صورة شاملة عن الظاهرة.

3- موافاة هذه الوزارة في أسرع وقت، بنسخة من محضر الجلسة الذي سوف يتضمن الأجوبة على جميع التساؤلات والاستفسارات المطروحة في ورقة العمل، ويشتمل أيضا على سلسلة التدابير التي استقر رأي المسؤولين على اتخاذها للتغلب على المعوقات المختلفة التي أدت إلى ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين، والسجناء.

وإني مقتنع بالفائدة العملية المثمرة، التي سوف تسفر عنها هذه الجلسات وعن تطبيق هذه التدابير، إذا ما تم إعدادها، وتنشيطها بحكمة، ونباهة، ودراية، وإذا ساهم فيها المسؤولون بانتظام، وحزم، وحماس.

وقد ارتأيت بهذه المناسبة أن أوافيكم بالمناشير التي سبق إحاطتكم بمضمونها منذ بضعة أشهر، قصد إعادة تذكيركم بالتعليمات الواردة في سياقها، وبالحرص على تنفيذها بمثابرة ودقة.

وزير العدل
مصطفى بلعربي العلوي

مرفق: نموذج ورقة العمل.